دولة الكويت

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

السيد / رئيس مجلس الأمة المحترم

تحيـــة طيبـــة وبعـد ،،،

أتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بإضافة مادة جديدة برقم (١٥ مكرراً أ) إلى المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسـنة ١٩٧٩ في شـأن الخدمة المدنية، مشـفوعاً بمذكرته الإيضـاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية،،،

مقدم الاقتراح
صالح أحمد عاشور

يدرج في جدول أعمال الجلسة لقادمة
يحال إلى لجنة الموارد البشرية

٢٠٢٣/١/٥

State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

اقتراح بقانون
بإضافة مادة جديدة برقم (١٥ مكرراً أ)
إلى المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩
في شأن الخدمة المدنية

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه.

(المادة الأولى)

تضاف مادة جديدة برقم (١٥ مكرراً أ) إلى المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ المشار إليه نصها الآتي:

" يلغى نظام التوظيف لدى الجهات الحكومية نفسها، ويرشح ديوان الخدمة المدنية جميع المسجلين على نظامه للتعيين في كافة الوزارات والهيئات والمؤسسات والجهات المستقلة والملحقة التابعة لها ".

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير دولة الكويت
نواف الأحمد الصباح

State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون
بإضافة مادة جديدة برقم (١٥ مكرراً أ)
إلى المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩
في شأن الخدمة المدنية

تقوم بعض الجهات الحكومية المستقلة بين فترة وأخرى بالإعلان عن حاجتها لعدد من الموظفين الكويتيين الخريجيين وذوي الخبرة لتوظيفهم لديها مما يفتح باب الواسطة والمحسوبية والاستثناءات لتعيين المستفيدين منا، وفي بعض الأحيان يتم وضع شروط تعجيزية للتقديم على تلك الوظائف، في حين أن هناك مسجلين على نظام الخدمة المدنية ينتظرون دورهم للتوظيف في الجهات التابعة للدولة ويصل ترتيب بعض المسجلين لما بعد المائة.

من هنا جاء هذا الاقتراح لإلغاء عملية التوظيف لدى الجهات الحكومية التي تباشر عملية التوظيف بنفسها على أن يقوم ديوان الخدمة المدنية بترشيح المسجلين لديه في كافة الجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات والجهات المستقلة والملحقة التابعة لها وفق طلبات الاحتياج التي تقدمها تلك الجهات والهيئات سنوياً لديوان الخدمة المدنية.